مقدمة:

يعتبر الطب الشرعي من العلوم الطبية المتخصصة، فهو متشعب وواسع الفروع وقد ارتبط بصفة وثيقة بتقديم الأدلة والبراهين لجهاز العدالة حتى أصبح يسمى بالطب الشرعي القضائي، وقد ازداد اعتماده كوسيلة للوصول إلى تحليل وإثبات الوقائع والارتكاز عليه في بناء الأحكام القضائية بالنظر إلى التطور الذي شهده في العقود الأخيرة فهو فرع طبي أصيل أرسيت قواعده وتطورت عبر الزمن، وازدادت استخداماته بالموازاة مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في المجالات العلمية المختلفة خصوصا الطب والبيولوجيا والكيمياء...وارتباطها الوثيق بموضوع الطب الشرعي.

ويعتبر الطب الشرعي من أهم الوسائل العلمية الحديثة باعتباره يقوم على الخبرة العلمية الفنية، حيث تلتقي العلوم الطبية البيولوجية بالعلوم القانونية، للكشف على الظاهرة القانونية وإثباتها في العلاقات بين الأفراد، وبالتالي ترتيب الأحكام القانونية اللازمة في شتى المجالات المدنية والجزائية، ومن أهم مجالات الاعتماد على الطب الشرعي إثبات الوقائع والكشف عنها الجريمة، حيث تسعى الدول حديثا إلى التقليل من حجم الجرائم ومكافحتها بما يتوافق وطبيعتها، وقد استخدمت في ذلك مظاهر التطور العلمي في الطب الشرعي من أجل الكشف عن الجرائم وإدانة مرتكبيها وصولا إلى العدالة.

فتعقد الظاهرة الإجرامية من حيث ظروفها وتفاصيلها يعقد دور المحققين في الوصول إلى الأدلة القريبة إلى الحقيقة والتي تعتبر ضرورية لصيانة قرينة البراءة المنصوص عليها دستوريا في المادة 56 من الدستور" كل شخص يعتبر بريء حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته في إطار محاكمة عادلة تؤمن له الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه"، وزمن الاعتراف سيد الأدلة قد ولى وحل محله الدليل العلمي الذي يكون على أساسه القاضي اعترافه، ويوصف الطب الشرعي حديثا بالشاهد الصامت عن الجريمة، ويقول الطبيب الشرعي اميل دوركايم في هذا الصدد "كل اتصال أو تلامس حسي يترك أثرا".

بالإضافة إلى ذلك يتدخل الطب الشرعي لإصدار الخبرة الطبية العلمية في تحديد المراكز القانونية للأفراد ما يؤثر في تبعاتها وآثارها الشخصية والمالية في المجال المدني ليفيد بذلك القضاء للوصول إلى التطبيق السليم للقانون والتضييق من هامش الخطأ فيكون حكم العدالة صائبا.[1]

[1] تقرير حول "تشريح واقع الطب الشرعي في الجزائر" من إعداد السيد بن مختار أحمد عبد اللطيف، نائب عام مساعد.

سنحاول من خلال سلسلة المحاضرات التالية أن نبين دور الطب الشرعي في خدمة قطاع العدالة وتطبيق القانون، ومستوى تدخل المشرع الجزائري لضبط تدخل الطب الشرعي ورسم حدوده من خلال القوانين المختلفة والتركيز على دوره في القضاء الجنائي.

الفصل الأول: ماهية الطب الشرعي وعلاقته بجهاز العدالة

المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي

أدى التطور العلمي إلى تطور العلاقة بين الطب والتشريعات القانونية خصوصا التشريع الجنائي ونتج عنه اختصاص طبي مستقل يسمى الطب الشرعي.

المطلب الأول: المقصود بالطب الشرعي وفروعه

أولا– المقصود بالطب الشرعي وتاريخ ظهوره: هناك عدة تعريفات للطب الشرعي أهمها الطب الشرعي هو تطبيق كافة المعارف والخبرات الطبية الشرعية لحل القضايا التي تنظر أمام القضاء بغرض تحقيق العدالة أو هو فرع من فروع الطب يختص بإيضاح المسائل الطبية التي تنظر أمام القضاء فهو يدرس العلاقة التي يمكن أن توجد بين الوقائع الطبية والنصوص القانونية ، وله عدة مسميات: الطب القضائي، الطب الجنائي، الطب العدلي.[2]

ومصطلح الطب الشرعي يتكون من شقين:

الطب: هو العلم الذي يهتم بجسم الإنسان سواء كان حيا أو ميتا.

الشرع: هو القانون الفاصل في المنازعات لإثبات الحقوق وإقامة العدالة.

وفي الحقيقة أن كل الفروع الطبية مؤهلة لتقديم الخبرات الشرعية إلا أن اتساع العلوم الطبية ونوعية وتعقد القضايا اقتضى أن يكون الطب الشرعي تخصصا يلجأ إليه القضاء مباشرة دون مشقة، فالقاضي يتعذر

---

[2] وجاء في إحدى التقديمات للطب الشرعي،

« La médecine légale véritable articulation scientifico juridique résout les Problèmes scientifiques ou l'inverse »

عليه إدراك الأمور الفنية والعلمية الطبية التي تمكنه من الفصل في النزاع إذا كان هذا الأخير يتعلق بصحة الإنسان وحياته.

برز الطب الشرعي كاختصاص طبي مستقل بداية من القرن 19 بفضل بعض الأطباء الفرنسيين فأصبح علما أساسيا لا يمكن لجهاز العدالة الاستغناء عنه من أجل التفسير العلمي الدقيق والصحيح للظواهر القانونية والوقائع الطبيعية وإصدار الأحكام اليقينية خدمة للعدالة.

وكان أول من جمع بين كلمتي الطب والشرع الطبيب الإيطالي ZACCHIAS عند تعرضه إلى أبحاثه في مجال السموم وفحص الجروح وأسبابها، وأخذت تتداول في أبحاث الأطباء أشهرها كتاب الطبيب جوس سنة 1771 بعنوان "بحث عن العدالة الجنائية" الذي يدرس كيفية معاينة الجرائم، وضرورة التقرير الطبي في حالة الإصابة بالجروح والموت المشكوك فيه.

وعند العرب ظهر مفهوم الطب الشرعي في عدة أبحاث ودراسات لمشاهير الأطباء عند القيرواني في دراسة حول الجنون وكيفية معالجتهن وابن سينا في بعض مقارناته العلمية لعلاج الأمراض، وأشهر أعماله كتابه "القانون في الطب"، الذي ظل مرجعا رئيسيا في جامعات أوروبا من القرن 10 إلى القرن 17.

ولقد أطلق قديما على الطب الشرعي طب الأموات باعتبار هذا الأخير من أهم ممارساته، إلا أنه حديثا أصبح هذا النشاط لا يمثل إلا نسبة ضئيلة تتراوح من 10% إلى 20% من مجال تدخله، فتطور مفهوم حقوق الإنسان وتطور الظواهر القانونية أدى إل توسع تدخل الطب الشرعي فيعدة مجالات قانونية بالإضافة إلى الإثبات الجنائي.[3]

ثانيا– فروع الطب الشرعي:

تتنوع فروع الطب الشرعي وتتمثل في:

الطب الشرعي الاجتماعي يدرس العلاقة الموجودة بين الوقائع الطبية والقانون الاجتماعي أي قانون العمل والضمان الاجتماعي، في إطار طب العمل الذي يختص بضرورة توفير بيئة صحية والرقابة على القدرة الصحية للعمال، وعلى مستوى المراقبة الطبية الخبرة الطبية التي تعتبر عاملا أساسيا

[3] وهذه أهم ميزة له بخلاف الفروع الطبية الأخرى التي تهتم أساسا بالوقاية من الأمراض وعلاجها، ولكن وصف الطب الشرعي بطب الأموات لايعبر حقيقة عن قيمته الحقيقة في المنظومة الصحية وفي حياة الأفراد.

في ضمان حقوق العمال وذوي حقوقهم، وتسوية المنازعات في مجال التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية، العجز، تغطية العطل المرضية...

الطب الشرعي القضائي: والذي اختص بتسمية الطب الشرعي، يتعلق بكيفية مساعدة جهاز القضاء خصوصا القضاء الجنائي في إصدار أحكامه وله بدوره عدة فروع:

الطب الشرعي الجنائي: يهتم بتشخيص الآثار المادية التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة(بقع دم، سائل منوي، شعر...) وكذا الكشف عن هوية الجثة (l'identification du cadavre)، وما لذلك من آثار على شخصيته القانونية.

الطب الشرعي الخاص بدراسة مختلف الجوانب البيولوجية والاجتماعية للوفاة وكذلك تشريح الجثة.

الطب الشرعي الخاص بالأضرار الجسمانية: أي بالرضوض والكدمات يقوم بدراسة الجروح والاختناقات الميكانيكية والحروق...إلخ.

الطب الشرعي الجنسي: يتناول دراسة الاعتداءات والجرائم الجنسية كجرائم الاغتصاب، ويتضمن أيضا، عمليات الإجهاض المجرم، وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة.

الطب الشرعي العقلي: يدرس علاقة الأمراض العقلية بالمسؤولية الجزائية(مدى تأثير الحالة العقلية على الركن المعنوي للجريمة عند ارتكاب الجريمة، النطق بالحكم، وعند تنفيذ العقوبة)، وكذلك آثارها على المركز القانوني للشخص من حيث حقوقه الشخصية والمالية وتصرفاته القانونية .

الطب الشرعي التسممي: يتناول بالدراسة حالات التسمم بالمواد الكيميائية كأكسيد الكربون أو التسممات الغذائية...